وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 07 فبراير 2024

أخبار الطاقة

النفط يرتفع وسط محادثات لتهدئة الصراع الجيوسياسي بالشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء مع ترقب المستثمرين لمعرفة ما إذا كانت رحلة كبير الدبلوماسيين الأميركيين أنتوني بلينكن إلى الشرق الأوسط ستؤدي إلى وقف الحرب التي أثارت مخاوف بشأن الإمدادات من المنطقة المنتجة الرئيسة، وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 17 سنتا إلى 78.16 دولارا للبرميل في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 16 سنتا إلى 72.94 دولارا. وارتفع كلا العقدين بنسبة 1 % تقريبًا يوم الاثنين، للمرة الأولى في أربع جلسات.

وقال محللون إن توقعات أسعار الفائدة «الأعلى لفترة أطول» في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من المرجح أن تحد من الاستهلاك، إلى جانب مؤشرات على أن الاقتصاد الصيني لا يزال يواجه صعوبات. وقال ليون لي، محلل سي إم سي ماركتس، إنه سيكون «من الصعب العودة إلى الارتفاعات السابقة» بالنظر إلى أن سلسلة المؤشرات الاقتصادية القوية من الولايات المتحدة من المرجح أن تفقد قوتها. وقال إن «عمليات التسريح من العمل ما زالت تتزايد. وهذا يعني أن الطلب على النفط سيتراجع على المدى الطويل».

وفي روسيا، قصفت طائرتان بدون طيار أوكرانيتان أكبر مصفاة لتكرير النفط في جنوب البلاد يوم السبت، حسبما قال مصدر في كييف. وكان هذا هو الأحدث في سلسلة من الهجمات طويلة المدى على منشآت النفط الروسية، مما أدى إلى انخفاض صادرات روسيا من النافثا، وهي مادة خام لصناعة البتروكيميائيات. وعلى جانب العرض، ينتظر المشاركون في السوق بيانات الصناعة المقرر صدورها في وقت لاحق من يوم الثلاثاء بشأن مخزونات الخام الأميركية. وقدر المحللين أن مخزونات الخام ارتفعت في المتوسط بنحو 2.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الثاني من فبراير.

وقال محللو بنك بي ام آي في تقرير للعملاء إنهم يتوقعون أن تظل السوق متوازنة على نطاق واسع على مدار العام وأن ترتفع أسعار النفط بنسبة معتدلة تبلغ 3.4 %. وأضافوا «ومع ذلك، فإننا نرى مخاطر على التوقعات صعودًا وهبوطًا، بسبب الشكوك الكبيرة المحيطة بقوة الاقتصاد العالمي، وتداعيات أزمة البحر الأحمر التي تتكشف، وتطور سياسة أوبك +، من بين أمور أخرى». وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة العملاء، النفط مستقر مع تعويض المخاطر في الشرق الأوسط بتعليقات بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشددة. وقالوا، جرى تداول خام برنت فوق 78 دولارا للبرميل بعد ارتفاعه 0.9 بالمئة يوم الاثنين في جلسة شهدت انتعاشا من أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع. وكان سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أقل من 73 دولارًا.

وواصلت الأسواق المالية استبعاد فرصة خفض سعر الفائدة الفيدرالي في مارس بعد تعليقات المسؤولين بما في ذلك

الرئيس جيروم باول، مما حفز مكاسب الدولار. وتقترب العملة الأميركية من أعلى مستوياتها منذ منتصف نوفمبر، مما يجعل السلع أقل جاذبية للعديد من المشترين. وفي الشرق الأوسط، أدت الهجمات والتهديدات بالانتقام إلى زيادة علاوة المخاطرة على النفط الخام، والذي شهد للتو أسوأ أسبوع له منذ أكتوبر. وكان هذا الاتجاه الهبوطي مدفوعًا بالمحادثات الرامية إلى وقف الحرب المستمرة منذ أربعة أشهر، ومؤشرات على قوة العرض، والطلب الضعيف في الصين، أكبر مستورد. وفي الوقت نفسه، أبقت المملكة العربية السعودية على سعر خامها الرئيس ثابتًا لشهر مارس، حيث تلتزم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها بتخفيضات الإنتاج لتجنب الفائض.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع الأولية لدى مجموعة آي ان جي المالية: «نتوقع أن تقوم أوبك+ على الأقل جزئيا بتمديد التخفيضات الطوعية في الربع المقبل، الأمر الذي من شأنه أن يبقي السوق في التوازن ويضمن بقاء الأسعار حول 80 دولارا للبرميل».

وتسابق مستثمرو المحافظ لبناء مراكز صعودية في قطاع النفط في نهاية يناير وسط مؤشرات على أن تباطؤ دورة الأعمال يقترب من نهايته ومخاوف من هجمات على ناقلات قرب جنوب غرب الجزيرة العربية. واشترت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون ما يعادل 97 مليون برميل في أهم ستة عقود آجلة للنفط وعقود الخيارات على مدار الأيام السبعة المنتهية في 30 يناير. وقام مديرو الصناديق بشراء النفط في خمسة من الأسابيع السبعة الأخيرة مما زاد مراكزهم بما مجموعه 296 مليون برميل منذ 12 ديسمبر. وشهد الأسبوع الأخير معظم عمليات شراء النفط الخام (71+ مليون برميل) ولكنها امتدت إلى المنتجات المكررة أيضًا (26+ مليون برميل).

وكانت هناك مشتريات من خام برنت (53+ مليون برميل)، ونايمكس وخام غرب تكساس الوسيط (18+ مليون برميل)، وزيت الغاز الأوروبي (17+ مليون)، والديزل الأميركي (7+ مليون)، والبنزين الأميركي (1+ مليون). وكان ثلثا عمليات الشراء لبدء مراكز شراء صاعدة جديدة (67+ مليون برميل) بدلاً من إعادة شراء مراكز بيع هبوطية سابقة (30+ مليون). واستمر استنفاد المخزون حول نقطة التسليم في بورصة نيويورك في كوشينغ في أوكلاهوما في جذب الشراء في بورصة نيويورك وخام غرب تكساس الوسيط (على الأقل حتى تم إغلاق مصفاة بي بي في وايتنج بسبب انقطاع التيار الكهربائي على مستوى الموقع). وشهد خام برنت وزيت الغاز الأوروبي عمليات شراء بعد أن أدت الهجمات على الشحن إلى إغلاق جنوب البحر الأحمر وخليج عدن أمام حركة الناقلات المرتبطة بأوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

ولم تعيد العمليات البحرية والجوية، التي قامت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد الحوثيين، وكذلك قوافل السفن الحربية، بعد فتح الممر المائي أمام السفن المعرضة للخطر. وإن إعادة توجيه تجارة النفط الخام والديزل بين الشرق والغرب على طول الطريق الأطول حول إفريقيا سوف يمتص المخزونات ويقيد الإمدادات إلى أوروبا مؤقتًا. لكن تأثير تغيير المسار على الإمدادات والمخزونات والأسعار هو حدث لمرة واحدة ومن المرجح أن يكون متواضعا نسبيا. ومنذ انتهاء تقارير الموقف الأسبوع الماضي، انجرفت الأسعار نحو الانخفاض حيث توقع التجار أن إغلاق الممر المائي قد تم تسعيره بالكامل وتضاءلت احتمالية التخفيضات المبكرة في أسعار الفائدة.

وحتى ذلك الحين، كان مديرو صناديق التحوط محايدين أو حتى صعوديين إلى حد ما مقارنة بوجهات النظر الهبوطية للغاية التي سادت في منتصف ديسمبر. واحتفظت الصناديق بمركز إجمالي قدره 503 ملايين برميل عبر العقود الستة

الرئيسية (المئوية السادسة والثلاثون لجميع الأسابيع منذ عام 2013) ارتفاعًا من 207 ملايين برميل فقط (المئوية الأولى) في 12 ديسمبر. وفي النفط الخام، ارتفع المركز إلى 379 مليون برميل (المرتبة 26) من مستوى قياسي منخفض بلغ 128 مليون برميل فقط، وفقًا لسجلات البورصة والسجلات التنظيمية. وفي خام برنت، تمت زيادة المركز إلى مستوى صعودي طفيف يبلغ 261 مليون برميل (المئوية الثامنة والخمسين) من مستوى هبوطي للغاية يبلغ 98 مليون (المئوية الخامسة). وفي الغاز الطبيعي الأميركي، باع المستثمرون العقود الآجلة والخيارات للغاز وسط حالة من اليأس، حيث أدى الطقس المعتدل في شمال أوروبا وشمال غرب أوروبا إلى سحق توقعات استهلاك الغاز مرة أخرى. وباعت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون ما يعادل 298 مليار قدم مكعب في العقدين الرئيسيين للعقود الآجلة وعقود الخيارات المرتبطة بالأسعار في هنري هب في لويزيانا.

وبلغ إجمالي المبيعات خلال الأسبوعين الأخيرين 895 مليار قدم مكعب، مما يعكس أكثر من نصف 1409 مليار قدم مكعب تم شراؤها خلال الأسابيع الخمسة السابقة. ونتيجة لذلك، احتفظ مديرو الصناديق بمركز قصير صافي قدره 484 مليار قدم مكعب (المئوي التاسع عشر) بانخفاض عن صافي مركز طويل قدره 410 مليار قدم مكعب (المئوي 42) في 16 يناير. وهذه هي المرة الثالثة منذ منتصف عام 2023 التي يحاول فيها مديرو الصناديق بناء مركز صعودي ليضطروا إلى التراجع، حيث ظلت المخزونات أعلى من المتوسط. وبعد بداية باردة لشهر يناير في جميع أنحاء أميركا الشمالية وشمال غرب أوروبا، أصبحت درجات الحرارة أكثر اعتدالا من المعتاد، مما أدى إلى انخفاض استهلاك الغاز والكهرباء. وقد اضطرت أسعار العقود الآجلة للغاز للشهر الأول إلى الانخفاض نحو 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من أكثر من 3 دولارات في منتصف شهر يناير. وقد أدى الطقس المعتدل إلى تأجيل عودة المخزونات إلى حالتها الطبيعية وضمان بقاء الأسعار منخفضة لفترة أطول لإجبار المزيد من التباطؤ في الحفر والإنتاج.

وحققت شركتا النفط إكسون موبيل وشيفرون عائدات لم تشهدها منذ ذروتها قبل أكثر من عقد من الزمن، حيث تم تسليم 58.7 مليار دولار للمساهمين العام الماضي والمزيد في عام 2024، حتى لو انخفضت أسعار النفط الخام. ومع ذلك، فإنهم يكافحون من أجل المنافسة في سوق الأوراق المالية المملوك لوادي السيليكون. وسجلت شيفرون إنتاجًا قياسيًا في عام 2023 عندما أعادت شراء 5 % من أسهمها وتتوقع نمو النفط والغاز بما يصل إلى 7 % هذا العام، بقيادة البراميل منخفضة التكلفة من حوض بيرميان. وقد تمت مكافأتها بارتفاع أسهمها بنسبة 3 % يوم الجمعة، وهو أفضل قليلاً من مكاسب شركة شل في اليوم السابق. وانخفض سهم شركة إكسون، التي تتدفق الأموال من اكتشاف النفط سريع النمو في غيانا، بنسبة 0.4 %.

وقال مايك ويرث، الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون: «نحن صناعة أساسية للاقتصاد العالمي، وهي صناعة موجودة منذ فترة طويلة وستظل موجودة لفترة طويلة في المستقبل»، مضيفًا أن الشركة زادت أرباحها لمدة 37 سنة متتالية. «هناك فرصة قيمة حقيقية هنا للمساهمين الصبورين.»

أمين عام «أوبك»: دعوات وقف الاستثمار في النفط تعرض أمن الطاقة للخطر الشرق الأوسط

قال الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص، إن الدعوات لوقف الاستثمارات في الوقود الأحفوري، تعرض أمن الطاقة العالمي للخطر.

وأوضح الغيص، في جلسة نقاشية ضمن أسبوع الطاقة الهندي 2024 بعنوان «ضمان أمن الطاقة للدول والصناعة في العالم»، المنعقد في نيودلهي، أن النفط والغاز يمثلان 60 في المائة من مزيج الطاقة العالمي، لذا من الضروري أن يسير أمن الطاقة وخفض الانبعاثات جنباً إلى جنب.

وأكد أن «هناك توافقاً عالمياً على أن الطلب على النفط سيستمر في الارتفاع... الاستثمار في قطاع النفط ضروري لتلبية الطلب المستقبلي في دول مثل الهند»، مشيراً إلى التوقعات التي تشير إلى زيادة الطلب على الطاقة 23 في المائة من الآن وحتى عام 2045.

وشدد على أن «الفكرة المضللة» المتمثلة في التوقف عن الاستثمار في مشاريع نفط جديدة «من شأنها أن تقوض أمن إمدادات الطاقة وتؤدي إلى تقلبات كبيرة... يحتاج العالم إلى نهج يشمل جميع الطاقات والتقنيات في تحولات الطاقة».

وفي حديثه عن أفضل السبل للمضي قدماً، تحدث الأمين العام لمنظمة «أوبك» عن «أهمية الحوار، ثم الحوار...»، مشيراً إلى أنه يعد اتباع نهج شامل ومتوازن في التحولات في مجال الطاقة أمرا حيويا لجميع الدول والشعوب.

من جانبه، قال رئيس الوزراء ناريندرا مودي، إن الهند من المتوقع أن تشهد استثماراً بقيمة 67 مليار دولار في قطاع الطاقة على مدى السنوات الخمس إلى الست المقبلة.

وشدد خلال افتتاح النسخة الثانية من أسبوع الطاقة الهندي، على النمو الاقتصادي القوي للهند، الذي تجاوز 7.5 في المائة، وتوقع أن تصبح الهند ثالث أكبر اقتصاد في العالم قريبا.

محللون لـ«الاقتصادية»: الحاجة للاستثمار في الوقود الأحفوري متزايدة وتحذيرات أمين «أوبك» واقعية

إكرامي عبدالله من الرياض وأسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

ارتفعت أسعار العقود الأجلة تسليم أبريل لخام برنت اليوم 0.7% عقب تصريحات هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» بأن الدعوة لوقف الاستثمارات في الوقود الأحفوري تعرض أمن الطاقة للخطر، وأن الاستثمار فيه إحدى القضايا الرئيسة للمنظمة، مضيفا أن النفط والغاز يمثلان 60 % من مزيج الطاقة العالمي.

وارتفعت أسعار برنت اليوم إلى مستوى 78.54 دولار للبرميل مقارنة بـ78 دولارا تسوية أمس الإثنين، فيما كان الخام بلغ 82.9 دولار بإغلاق 30 يناير الماضي، لكن الأسعار تبقى متراجعة 5.2 % في آخر خمس جلسات، رغم الارتفاع اليوم.

واتفق محللون نفطيون مع تصريحات هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة «أوبك»، مؤكدين أنه قدم رؤية موضوعية لحماية أمن الطاقة العالمي. وقالوا لـ«الاقتصادية»، إن حاجة المستهلكين لكل موارد الطاقة متزايدة، خاصة في ظل جهود حكومية دولية لتسريع التنمية في الاقتصادات الناشئة وبقاء مزيج الطاقة في أغلب دول العالم تحت قيادة الوقود التقليدي.

وفي هذا الإطار، أوضح أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة، أن «أوبك» تولي اهتماما كبيرا لتعزيز وتنمية الاستثمارات النفطية، خاصة في مشاريع المنبع مع التزامها الكامل برفع كفاءة الإنتاج وخفض الانبعاثات، وهي تحذر في الوقت نفسه من خطر الضغوط التي تمارسها جماعات المناخ الدولية، مشيرا إلى تأكيد أحدث بيانات منظمة «أوبك» إلى الحاجة لاستثمارات قيمتها 14 تريليون دولار بحلول 2045.

ورغم التشكيك المستمر في قوة البيانات الصينية والأمريكية إلا أن الدولتين رصدتا خططا فاعلة في التحفيز المالي والتوظيف وعلاج الأزمة العقارية في الصين، ما يرجح معه أن الطلب سيواصل الارتفاع على الوقود الأحفوري، بحسب يانييف.

من ناحيتها، قالت ليز أكسوي المحللة الصينية ومختصة شؤون الطاقة، إن أمين عام «أوبك» حرص على رفض أي اتفاقات تستهدف القضاء على الطاقة التقليدية خلال مشاركته في قمة المناخ الأخيرة، كما شدد على هذه الرؤية في كثير من المحافل والمنتديات الدولية، سواء في الدول الصناعية أو النامية.

ونقلت عن شركة بايونير للموارد الطبيعية تأكيدها أن الطلب العالمي على النفط الخام مستمر في الارتفاع، لكن نمو العرض لا يزال محدودا، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في وقت لاحق، مشيرة إلى أهمية التعاون مع «أوبك» لتخفيف أعباء صناعة النفط التي تأثرت بارتفاع تكاليف العمالة والمواد، ما أدى إلى تقليص هوامش الربح، إضافة إلى قيود المناخ ومطالب المستثمرين بالحد من الإنفاق.

وسبق أن طالب أمين «أوبك» وكالة الطاقة الدولية بـ«توخي الحذر الشديد إزاء مزيد من محاولات تقويض» الاستثمارات في صناعة النفط، وهي الاستثمارات التي ينظر لها باعتبارها مسألة مهمة للنمو الاقتصادي العالمي. وتزامنت تصريحات الغيص مع تحذيرات متكررة من الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي من خطورة نقص الاستثمارات في النفط والغاز على الإمدادات العالمية ونقصها في وقت يكون العالم في أمس الحاجة اليها.

في السياق ذاته، كان سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي قد قال: إن استثمارات شركات النفط الدولية والوطنية ضرورية،

مؤكدا أن هذه الاستثمارات تتطلب أن تكون الأوساط المالية عازمة على تمويل النفط والغاز.

تركيا والبرازيل أكبر مستوردي المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً في 2023

الشرق الأوسط

احتلت تركيا والبرازيل، العام الماضي، قائمة أكبر مستوردي وقود الديزل وزيت الغاز الروسيين المنقولين بحراً، بعد سريان عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تحظر استيراد المنتجات المكررة الروسية، حسبما أظهرت بيانات من مصادر في السوق ومجموعة بورصات لندن.

وقبل تنفيذ الحظر الكامل الذي فرضه الاتحاد الأوروبي في فبراير (شباط) 2023، كانت أوروبا أكبر المشترين من روسيا.

ومنذ ذلك الحين، يقوم التجار بتحويل شحنات وقود الديزل من الموانئ الروسية إلى البرازيل وتركيا ودول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، والتحميل من سفينة إلى سفينة.

ووفقاً لبيانات مجموعة بورصات لندن، نقلتها «رويترز»، صدَّرت روسيا العام الماضي نحو 13.5 مليون طن من وقود الديزل وزيت الغاز إلى تركيا، ارتفاعاً من 5 ملايين طن في 2022. ولم يكن من الواضح مقدار ما بقي من هذه الكمية في تركيا دون أن يتم شحنه إلى وجهات أخرى.

وبلغ إجمالي شحنات وقود الديزل من الموانئ الروسية إلى البرازيل نحو 6.5 مليون طن في 2023، مقابل 74 ألف طن في 2022.

وأظهرت بيانات مجموعة بورصات لندن أن تركيا ظلت أكبر مشترٍ لوقود الديزل وزيت الغاز الروسي في الشهر الأول من هذا العام؛ إذ تلقت أكثر من 1.5 مليون طن؛ بينما تراجعت واردات البرازيل من روسيا في يناير (كانون الثاني) إلى نحو 460 ألف طن، انخفاضاً من مليون طن في ديسمبر (كانون الأول) 2023. وقال متعاملون إن التراجع جاء نتيجة الانخفاض الموسمي في الطلب والإمدادات.

وأظهرت بيانات الشحن أن روسيا صدَّرت العام الماضي أيضاً نحو 1.9 مليون طن من الديزل إلى السعودية، ونحو 1.6 مليون طن إلى الإمارات.

العقوبات الأميركية توقف تسليم سفن جديدة لمشروع غاز روسي

الشرق الأوسط

أعلنت شركة الشحن اليابانية «ميتسوي أو إس كيه لاينز»، وقف تسليم السفن المتخصصة لمنشأة روسية جديدة للغاز الطبيعي المسال بسبب العقوبات الأميركية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الصادرات.

وقال المدير التنفيذي لشركة الشحن اليابانية تاكيشي هاشيموتو، في مقابلة أُجريت معه في «جوا» بالهند، الثلاثاء، إن خط الشحن الياباني لم يعد قادراً على تأجير ثلاث سفن للغاز الطبيعي المسال إلى مشروع «القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2» بسبب القيود الأميركية، وقد تكون الجهود المبذولة لبيعها صعبة، حسبما ذكرت وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

وتضرر بدء تشغيل المحطة، وهي مشروع رئيسي لروسيا، بسبب التدابير الأميركية إذ تفرض واشنطن عقوبات على موسكو بسبب الحرب في أوكرانيا.

وقال هاشيموتو: «التزامنا التعاقدي هو أنه إذا لم نتمكن من تقديم الخدمة إلى مشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2، فعلينا بيع سفينتنا لهم».

وأضاف هاشيموتو أنه مع ذلك «هناك عقوبات تنص على أنه لا ينبغي أن نفعل ذلك الاتفاق مع مشروع القطب الشمالي. لذا فالأمر معقَّد بعض الشيء».

وتفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى عقوبات على روسيا منذ بدء الحرب الروسية - الأوكرانية في شهر فبراير (شباط) من عام 2022.

«نوفاتك» تفتح مكتباً في الصين لتسويق الغاز المسال بعد العقوبات الأميركية

الشرق الأوسط

تعمل شركة «نوفاتك» الروسية المنتجة للغاز الطبيعي على تأسيس فريق جديد مقره الصين لاستكشاف تسويق الوقود، وذلك وفقاً لمصادر مطلعة على هذه الخطط، حيث تحبط العقوبات الأميركية خطط تصدير الغاز من مشروعها الجديد متعدد المليارات في القطب الشمالي.
وتدل هذه الخطوة على استمرار توجه شركات الطاقة الروسية نحو آسيا، وخاصة الصين، بعد أن أدى الصراع في أوكرانيا إلى قطع وصولها إلى الأسواق في أوروبا. ويمكن أن يساعد تأسيس فريق في الصين شركة «نوفاتك» على إيجاد عملاء لمشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2، بعد فرض العقوبات الأميركية، وفق «رويترز».

وقالت ستة مصادر مطلعة إن «نوفاتك»، أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في روسيا، شكلت فريقاً لتطوير الأعمال والتسويق مقره في بكين في الأشهر الأخيرة. وطلبت المصادر عدم الكشف عن هويتها لأنها غير مخولة بالحديث لوسائل الإعلام.

ويقود الفريق الجديد شو جينهاي، المدير التنفيذي السابق للصين في بنك «غازبروم» الروسي الذي يركز على الطاقة، والذي سينضم إلى شركة «نوفاتك» (الصين) القابضة، وفقاً لاثنين من المصادر.

وقال جينهاي لصحافي من «رويترز» زار مكتب «نوفاتك» المجهز تجهيزاً جيداً في ناطحة سحاب في بكين يوم الثلاثاء إنه لا يستطيع التعليق دون الحصول على إذن من المكتب الرئيسي لـ«نوفاتك».

وتعرض مشروع القطب الشمالي 2 للغاز الطبيعي المسال، وهو جزء من طموح روسيا لتصبح أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، لعقوبات أميركية في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، قبل بدء تشغيله المخطط له هذا العام.

وأبلغت «نوفاتك» وشركاؤها، مثل «توتال إنرجيز» الفرنسية، المشترين المخططين مثل مجموعة «شينيرجي» الصينية و«تشجيانغ» للطاقة، إلى جانب شركة «ريبسول» الإسبانية، أنه لن يتم تسليم الشحنات.

وقد سعى مستثمرون آخرون في القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2، بما في ذلك شركة البترول الوطنية الصينية (سي إن بس سي) والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري (سي إن أو أو سي)، إلى الحصول على إعفاءات من العقوبات الأميركية.

وقال أحد المصادر، وهو مسؤول تنفيذي صيني في تجارة الغاز: «إنها محاولة لتحويل المحفظة إلى التسويق المحتمل للعملاء الصينيين الذين يمكنهم التعامل مع نظام العقوبات».

وقال مصدر آخر من المصادر الستة إن العملية الجديدة في بكين استخدمت في الأشهر الأخيرة فريقاً من نحو 10 أشخاص، في حين ظهرت وظيفتان شاغرتان على الأقل لشركة «نوفاتك» في بكين على موقع التوظيف الروسي.

وقال مسؤول تنفيذي صيني مقرب من الشركة إن تشكيل الوحدة الصينية يأتي بعد مغادرة معظم فريق تسويق وتجارة الغاز الطبيعي المسال التابع لشركة «نوفاتك» ومقره سنغافورة خلال الأشهر القليلة الماضية وسط مخاوف من احتمال تأثر الأعمال بالعقوبات.

وعلى الرغم من تصريحات قادة الصين وروسيا عن وجود علاقة صداقة بلا حدود بين البلدين وانتقاد الصين لعدد من برامج العقوبات الأميركية، فإنها تخشى أيضاً من مخالفة هذه العقوبات. والعام الماضي، تفوقت الصين على اليابان العام كأكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال في العالم.

ومع ذلك، قال اثنان من المصادر، وهما مسؤولان تنفيذيان تجاريان مع مستوردين صينيين، إن جهود «نوفاتك» لتسويق وقود الغاز الطبيعي المسال2- في القطب الشمالي تواجه صعوبات عدّة ناجمة عن العقوبات.

وتمتلك شركة «نوفاتك» حصة 60 في المائة في المشروع لكن الملكية تشمل أيضاً كونسورتيوم يابانياً بنسبة 10 في المائة، إلى جانب «توتال إنرجيز» و«سي إن بي سي» و«سي إن أو أو سي» بنسبة 10 في المائة لكل منهما.

وتعاني «نوفاتك» أيضاً من نقص في السفن، بما في ذلك الناقلات من فئة «آيس»، لتوصيل الغاز الطبيعي المسال إلى المشترين على المدى الطويل، الذين أخذوا عقودهم في الغالب على أساس التسليم.

وذكرت وكالة «تاس» الروسية للأنباء الشهر الماضي نقلاً عن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن «نوفاتك» قد تبدأ تحميل أول شحنة من مصنع الغاز الطبيعي المسال في القطب الشمالي 2 في فبراير (شباط).

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2، الذي تقدر تكلفته بـ21 مليار دولار، يهدف إلى تصدير 19.8 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

الصين تستهل العام الجديد بواردات قوية من النفط الخام والغاز المسال

الشرق الأوسط

رغم أن واردات الصين من السلع الأساسية الرئيسية حققت بداية قوية للعام الجديد، فإن الحذر مطلوب في تفسير أرقام شهر يناير (كانون الثاني) القوية، بسبب التأثير المحتمل لعطلة رأس السنة القمرية المقبلة.

وتقع العطلة التي تستمر أسبوعاً كاملاً في فبراير (شباط) من هذا العام بالكامل، من 9 فبراير إلى 15 فبراير، مما يجعل من المرجح أن واردات يناير من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والفحم الحراري وخام الحديد قد ارتفعت بسبب قيام التجار والمستخدمين النهائيين بتقديم المشتريات، وفق «رويترز».

وعلى النقيض من ذلك، وقع رأس السنة القمرية بالكامل في يناير من العام الماضي، من 21 يناير إلى 27 يناير، وهو ما أدى على الأرجح إلى تأجيل الواردات إلى فبراير 2023.

ولكن حتى مع السماح ببعض التقدم بالواردات في يناير، فإن الأرقام تبدو مثيرة للإعجاب، خصوصاً في ضوء المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مثل مؤشر التصنيع، الذي يشير إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم يكافح من أجل بناء الزخم.

وتبدو واردات خام الحديد قوية بشكل خاص لشهر يناير، حيث يقدر محللو السلع الأساسية في شركة «كبلر»، وصول 112.57 مليون طن متري من المواد الخام الرئيسية للصلب.

وسيكون هذا قريباً من مستوى قياسي لم يتم تجاوزه إلا من خلال ذروة البيانات الجمركية الرسمية البالغة 112.64 مليون طن في يوليو (تموز) 2020.

وتقدر بورصة لندن واردات خام الحديد لشهر يناير عند 105.27 مليون طن، وحتى إذا كان الرقم الأقل من المحللين صحيحاً، فإن ذلك سيظل يمثل تسارعاً من الرقم الجمركي في ديسمبر (كانون الأول) البالغ 100.86 مليون.

ولا تعطي الجمارك الصينية عادة أرقام واردات السلع لشهر يناير، مفضلة دمجها مع أرقام فبراير وإصدار رقم مجمع في أوائل مارس (آذار)، ظاهرياً لتجنب التشوهات من فترة العام الجديد.

كما بدأت واردات الصين من الفحم الحراري المنقول بحراً بقوة في عام 2024، حيث تقدر شركة «كبلر» وصول 27.9 مليون طن من الوقود، يستخدم معظمها لتوليد الكهرباء.

وفي حين أن هذا انخفض من 31.7 مليون طن في ديسمبر، فهو أعلى بكثير من 20.85 مليون طن في يناير 2023،

ويواصل الاتجاه الأخير لوصول الفحم الحراري القوي.

كما أن انخفاض أسعار الفحم المنقول بحراً مقارنة بالإمدادات المحلية، والطلب القوي على الطاقة خلال ذروة الشتاء وتوليد الطاقة الكهرومائية الأقل من المعتاد، كلها عوامل مجتمعة لتعزيز شهية الصين للفحم المستورد في الأشهر الأخيرة.

زيادة الغاز الطبيعي المسال

كذلك ارتفعت واردات الغاز الطبيعي المسال هذا الشتاء، حيث تقدر شركة «كبلر» وصول 7.77 مليون طن من الوقود فائق التبريد في يناير.

وهذا أقل من 8.14 مليون طن في ديسمبر، ولكن تجدر الإشارة إلى أن ديسمبر كان رابع أقوى شهر في بيانات «كبلر» التي يعود تاريخها إلى عام 2009، بينما كان يناير خامس أعلى شهر.

كما كانت واردات الغاز الطبيعي المسال في شهري ديسمبر ويناير أعلى بكثير من الشهرين نفسهما العام السابق، حيث ارتفعت بنسبة 12.1 و28 في المائة على التوالي.

ومن المرجح أن يؤدي انخفاض الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال خلال فصل الشتاء إلى زيادة الطلب، على الرغم من أن الكميات قد تنخفض في الأشهر المقبلة مع دخول الصين موسم الكتف بين ذروتي الشتاء والصيف.

وحافظت واردات الصين من النفط الخام أيضاً على زخمها في يناير، حيث قدرتها «إل إس إي جي أويل ريسيرش» بـ11.31 مليون برميل يومياً، بانخفاض طفيف عن 11.44 مليون برميل يومياً في ديسمبر.

وتلقت واردات النفط دفعة من تراجع أسعار الخام الذي ساد عندما تم ترتيب الشحنات في الربع الرابع من العام الماضي.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت أدنى مستوى لها في 5 أشهر ونصف الشهر عند 72.29 دولار للبرميل في 13 ديسمبر، بعد أن اتجهت نحو الانخفاض بعد أن وصلت إلى أعلى مستوى في 2023 عند 97.69 دولار في أواخر سبتمبر (أيلول).

وفي حين يشير هذا إلى أن قوة الصين في واردات النفط الخام قد تستمر في فبراير ومارس، فإن ارتفاع أسعار خام برنت في الأسابيع الأخيرة وسط مخاوف جيوسياسية مزدادة في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى تباطؤ نمو الواردات، بدءاً من الربع الثاني فصاعداً.

«قطر للطاقة» توقع اتفاقية لتوريد الغاز المسال إلى الهند لمدة 20 عاماً

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «قطر للطاقة» الثلاثاء، توقيع اتفاقية لتوريد 7.5 مليون طن سنويا من الغاز المسال إلى «بترونت» الهندية لمدة 20 عاما.

وقالت «قطر للطاقة» في بيان إنه سيتم توريد شحنات الغاز إلى عدد من محطات الاستقبال في الهند على متن ناقلات الغاز المسال التابعة لأسطول «قطر للطاقة» بدءا من مايو (أيار) 2028.

ونقل البيان عن سعد بن شريده الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة» قوله «تعد هذه الاتفاقية معلما آخر في شراكة الطاقة طويلة الأمد بين قطر والهند، وتأتي في أعقاب الذكرى العشرين لشحنة الغاز الطبيعي المسال الأولى إلى الهند».

وأضاف الكعبي «سيكون لهذه الشراكة الجديدة مع عملائنا الكرام (بترونت) للغاز الطبيعي المسال وشركاتها المساهمة دور هام في تعزيز العلاقة مع الهند ودعم رؤيتها الهادفة إلى زيادة مساهمة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الهندي».

وكانت «بترونت» أبرمت أول اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر في عام 1999 للحصول على 7.5 مليون طن سنويا، وتلاها توقيع اتفاقية أخرى عام 2015 لتوريد مليون طن إضافية سنويا، ما رفع إجمالي الكميات المتعاقد عليها بين الطرفين إلى 8.5 مليون طن سنويا.

إدارة معلومات الطاقة تتوقع استقرار إنتاج النفط الأميركي حتى 2025

اقتصاد الشرق

يُتوقع أن يظل إنتاج النفط الأميركي مستقراً خلال معظم العام الحالي، وألا يصل إلى مستوى قياسي جديد حتى أوائل 2025، مما قد يخفف المخاوف بشأن وفرة العرض التي أثرت على الأسعار.

قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، اليوم الثلاثاء، إن عمليات الإغلاق بسبب الطقس البارد تسببت في انخفاض الإنتاج إلى 12.6 مليون برميل يومياً في يناير من مستوى قياسي بلغ 13.3 مليون برميل في ديسمبر. وتوقعت الوكالة أن ينتعش الإنتاج إلى مناطق قريبة من المستويات القياسية الشهر الحالي قبل أن ينخفض قليلاً لبقية العام، وسيحتاج حتى فبراير المقبل ليصل إلى مستوى مرتفع جديد.

التوقعات بهبوط الإنتاج في الولايات المتحدة قد تدعم أسعار النفط العالمية، التي انخفضت بأكثر من 20% من قممها التي سجلتها العام الماضي بسبب ارتفاع إنتاج الدول غير الأعضاء في «أوبك». وعلى الصعيد العالمي، تتوقع إدارة معلومات الطاقة عجزاً في العرض قدره 120 ألف برميل يومياً، في المتوسط، في 2024.

يأتي هذا التقدير في الوسط بين تقرير وكالة الطاقة الدولية الأكثر مراهناً على الهبوط، وتقرير «أوبك» الشهري الذي يراهن على الصعود. إذ تتوقع الوكالة التي يقع مقرها في باريس، سوقاً متوازنةً في 2024، مع احتمال حدوث فائض في العرض في النصف الثاني. ومن جانب آخر، يتوقع تحالف الدول المنتجة أن يدفع الطلب القوي على النفط الأسواق إلى حالة عجز في المعروض حتى عام 2025.

كما خفضت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها للطلب الأميركي على النفط هذا العام إلى 20.39 مليون برميل يومياً، منخفضاً عن التقدير السابق البالغ 20.45 مليون برميل يومياً. وتم تعديل توقعات الطلب على وقود الطائرات في الولايات المتحدة بالخفض بنحو 1.8% إلى 1.68 مليون برميل يومياً.

أول سيارة كهربائية مصنعة في السعودية قد تبصر النور خلال 3 سنوات

اقتصاد الشرق

تستهدف «لوسيد» الوصول إلى مرحلة التصنيع الكامل للسيارات الكهربائية في السعودية، إلا أن الأمر قد يستغرق 3 إلى 4 سنوات وفقاً لفيصل سلطان، المدير الإداري للشركة في منطقة الشرق الأوسط.

كانت الشركة افتتحت مصنعها لتجميع السيارات بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية في السعودية في سبتمبر من العام الماضي، ما يعني أن أول سياراتها المصنعة بالكامل في السعودية قد تبصر النور بين عامي 2027 و2028.

سلطان كان أشار في مقابلة سابقة مع «الشرق» على هامش «مبادرة مستقبل الاستثمار» في الرياض، إلى أنه «في عام 2025 سيكون لدينا إنتاج كامل في السعودية». ولكن هذه التصريحات جاءت قبل افتتاح مصنع الشركة في سبتمبر الماضي.

ويستهدف المصنع طاقةً إنتاجية تصل إلى 155 ألف مركبة سنوياً في الأعوام القادمة، وكان سلّم العام الماضي نحو 800 سيارة.

مدير الشركة في الشرق الأوسط أشار خلال فعاليات النسخة الثانية من منتدى القطاع الخاص الذي ينظمه صندوق الاستثمارات العامة، إلى أن تقدم الأعمال في المصنع يحدث بسرعة تفوق الجدول الزمني الذي تم وضعه.

«تسارع»: القطاع بحاجة للدعم الحكومي

لن ينجح مصنعو السيارات من دون الدعم الحكومي، نظراً للحاجة إلى توفير التقنيات المتطورة والقواعد التنظيمية اللازمة، حسبما رأى مايكل مولر، الرئيس التنفيذي لشركة «تسارُع لاستثمارات التنقل»، مشيراً إلى أن «السعودية رائدة في هذا المجال».

مولر أشار في كلمته خلال الجلسة، إلى أن «معظم الشركات تعتبر أنها تستطيع تحقيق أهدافها هنا في المملكة، ما يعني أن السعودية باتت الموقع الذي يجب أن يأتي إليه أي شخص يريد النجاح في هذا المجال».

«تسارع» هي شركة استثمارية جديدة متخصصة في تطوير القدرات المحلية لسلاسل إمداد قطاع السيارات والتنقل في السعودية، أطلقها صندوق الاستثمارات العامة في أكتوبر الماضي، بهدف دعم نمو القطاع وتحقيق عوائد طويلة الأمد، من خلال توطين خبرات التصنيع والتقنيات المتقدمة التي ستسهم في تمكين منظومة قطاع السيارات الكهربائية والسيارات ذاتية القيادة.

«إي في كيو»: 5000 محطة شحن بحلول 2030

قد يؤدي غياب البنية التحتية المؤاتية إلى بطء تبني السيارات الكهربائية، إلا أن «إي في كيو» تحرص على تأمين البنى التحتية المرتبطة بالسيارات الكهربائية، وهي تستهدف توفير نحو ثلثي هذه البنية التحتية بحلول 2030، وفقاً لمحمد قزاز، الرئيس التنفيذي للشركة.

الشركة تسعى لتشييد 5 آلاف محطة شحن للسيارات الكهربائية خلال السنوات الست القادمة، بحسب قزاز، الذي أضاف أنه على المدى القصير ستلتزم الشركة باتخاذ خطوات بطيئة، ولكن في الفترات القادمه ستقوم بتشييد آلاف محطات الشحن سنوياً.

فرص استثمارية في القطاع وخارجه

تنطوي صناعات السيارات الكهربائية في المملكة على الكثير من الفرص الاستثمارية داخل القطاع وخارجه، من بينها أعمال التوريد من المستويين الثاني والثالث، والفرص غير المباشرة المتمثلة بالحاجة إلى الفنادق والمطاعم والمقاهي وغيرها، والتي تزيد مع تعاظم نشاط التصنيع، وفقاً لجيمس ديلوكس، الرئيس التنفيذي لشركة «سير».

ديلوكس وصف المشهد الاستثماري في ما يتعلق بالقطاع بـ«اللوحة البيضاء»، مشيراً إلى وجود مكانٍ لرواد الأعمال الذين سيعملون على ملء جميع الثغرات.

«سير» هي أول علامة تجارية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، والتي أُطلقت في أواخر 2022 بشراكة بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة «فوكسكون» (Foxconn) الصينية. تمتلك «سير» واحداً من المصانع الثلاثة للسيارات الكهربائية في المملكة، إلى جانب «لوسيد» و«هيونداي».

أكبر مستوردي الديزل الروسي في 2023.. السعودية والمغرب بالقائمة

الطاقة

ظهرت 5 دول عربية في قائمة أكبر مستوردي الديزل الروسي في 2023، بعد أن أعادت العقوبات الغربية المفروضة على موسكو تشكيل خريطة تجارة الوقود.

وتصدرت تركيا والبرازيل قائمة أكبر مستوردي وقود الديزل والديزل الأحمر الروسيين المنقولين بحرًا، بعد سريان عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تحظر استيراد المشتقات النفطية الروسية، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

قبل تنفيذ الحظر الكامل الذي فرضه الاتحاد الأوروبي في 5 من فبراير/شباط 2023، كانت أوروبا أكبر مستوردي الديزل الروسي.

ودفعت العقوبات التجّار إلى تحويل شحنات الديزل من الموانئ الروسية إلى البرازيل وتركيا ودول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، ثم التحميل من سفينة إلى سفينة.

صادرات الوقود الروسي

أظهرت بيانات الشحن أن روسيا صدّرت العام الماضي نحو 1.9 مليون طن (13.9 مليون برميل) من الديزل إلى السعودية، ونحو 1.6 مليون طن (11.7 مليون برميل) إلى الإمارات.

وارتفعت صادرات الديزل من الموانئ الروسية إلى الدول الأفريقية العام الماضي، لتصل إلى 10.2 مليون طن (74.5 مليون برميل) مقارنة بـ2.4 مليون طن (17.5 مليون برميل) في 2022، حسبما ذكرت رويترز.

وكان المغرب وليبيا وتوغو وتونس وغانا من بين أكبر مستوردي الديزل الروسي في 2023، وفقًا لبيانات من مصادر السوق وبورصة لندن للغاز (LSEG).

* الطن يعادل 7.3 براميلًا

وأظهرت بيانات بورصة لندن للغاز أنه في يناير/كانون الثاني 2024، بلغ إجمالي إمدادات الديزل من الموانئ الروسية إلى الدول الأفريقية نحو 0.8 مليون طن.

كان الديزل أكبر صادرات روسيا من المشتقات النفطية، إذ شكّل نحو 35 مليون طن في عام 2022، وشحن منه نحو

75% عبر خطوط الأنابيب، في حين لامست صادرات روسيا من البنزين 4.8 مليون طن في 2022.

وفي أعقاب حظر الاتحاد الأوروبي واردات الوقود الروسية على خلفية حرب أوكرانيا، حُولت صادرات الديزل الروسي التي كانت متجهة إلى أوروبا -إلى جانب أنواع وقود أخرى من الوقود- إلى البرازيل وتركيا والعديد من الدول في شمال وغرب أفريقيا، ودول الخليج العربي في منطقة الشرق الأوسط، التي لديها مصافي تكرير كبرى، وتعيد تصدير الوقود إلى الأسواق الخارجية.

أكبر مستوردي الديزل الروسي

صدّرت روسيا العام الماضي نحو 13.5 مليون طن متري من الديزل والديزل الأحمر (نوع رديء من الديزل يستعمَل عادةً في محطات توليد الكهرباء) إلى تركيا، ارتفاعًا من 5 ملايين طن في عام 2022.

وأشارت البيانات إلى أنه لم يتضح مقدار الكميات التي استهلكها تركيا، أو أعادت شحنها إلى وجهات أخرى، حسبما ذكرت رويترز.

وبلغ إجمالي شحنات الديزل من الموانئ الروسية إلى البرازيل نحو 6.5 مليون طن في 2023، مقارنة بـ 74 ألف طن في 2022.

وأظهرت بيانات بورصة لندن للغاز أن تركيا ظلّت أكبر مستورد للديزل الروسي والديزل الأحمر في الشهر الأول من هذا العام، إذ تلقّت أكثر من 1.5 مليون طن.

لكن واردات البرازيل من روسيا انخفضت في يناير/كانون الثاني إلى نحو 460 ألف طن، تراجعًا من مليون طن في ديسمبر/كانون الأول 2023، نتيجة الانخفاض الموسمي في الطلب والإمدادات.

الإنفوغرافيك التالي يُظهر تركيا في المرتبة الرابعة قائمة بأكبر مستوردي الفحم والنفط والغاز من روسيا خلال المدة من (24 فبراير 2022 إلى 27 يناير 2024):

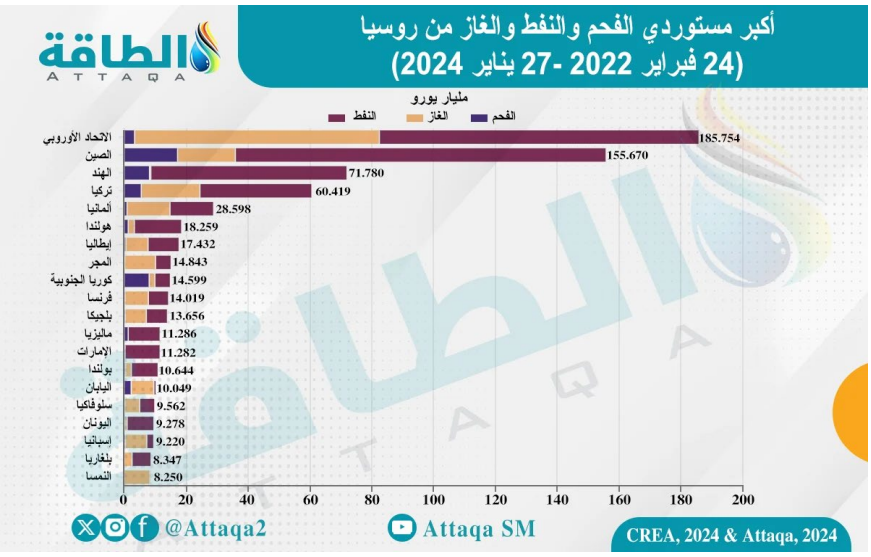

الهيدروجين الأخضر في السعودية.. هل يكسر معادلة الاقتصاد النفطي للمملكة؟

محمد عبد السند

الطاقة

يبرز الهيدروجين الأخضر في السعودية رقمًا مهمًا في الإستراتيجية التي تتبنّاها المملكة لرسم طريق جديد نحو مستقبل أكثر نظافة واستدامة، في إطار مخططات رؤية السعودية 2030 التي صنّفت الطاقة النظيفة ضمن محاورها الرئيسة.

ويُعدّ الهيدروجين مصدرًا واعدًا للطاقة النظيفة التي لديها القدرة على الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة وتخفيف آثار تغير المناخ.

ورغم ما تتمتع به السعودية من احتياطات نفط وغاز وفيرة، ما يزال هناك عدم يقين بشأن مستقبل الطاقة في البلاد، لتتجه الأنظار إلى مصادر وقود بديلة تدعم خططها المستقبلية الطموحة، وفي مقدمتها الهيدروجين الأخضر.

غير أن المسار الذي تمضي فيه السعودية، وصولًا إلى هذا الهدف، ليس مفروشًا بالورود –على ما يبدو-، إذ تمثّل التكلفة المرتفعة لإنتاج الهيدروجين النظيف تحديًا يستلزم استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا والحوافز لتعزيز الطلب، وفق تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ومع استمرار الرياض في تطوير قطاع الطاقة المتجددة وتشجيع استعمال الهيدروجين الأخضر، يُتوقع أن تهبط تكلفة الإنتاج؛ مما يجعل تلك السلعة الحيوية خيارًا أكثر قابلية للتطبيق لمختلف القطاعات.

استثمارات بـ900 مليون دولار

في مسعاها لكي تصبح مركزًا عالميًا لإنتاج الهيدروجين الأخضر، ضخّت السعودية استثمارات ضخمة في ذلك القطاع، لامست -حتى الآن- قرابة 900 مليون دولار، وفق ورقة بحثية نُشرت مؤخرًا في قاعدة بيانات ساينس دايركت (Science Direct) المعنية بنشر البحوث العلمية والتابعة لدار النشر الهولندية العريقة إلزيفير (Elsevier).

وينتمي الباحثون إلى جامعة ديالي، وجامعة الفراهيدي، وجامعة التراث في العراق، إضافة إلى جامعة إيه جي إتش (AGH) للعلوم والتكنولوجيا في بولندا، وجامعة قطر، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في السعودية.

يقول الباحثون: «الاقتصاد السعودي يعتمد بقوة على قطاع النفط والغاز؛ ما يمثّل نحو 50% من ناتجها المحلي الإجمالي، و70% من إيرادات الحكومة، و90% من عائدات الصادرات»، في تصريحات تابعتها منصة الطاقة المتخصصة.

الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين
أطلقت السعودية الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر في عام 2020، التي تستهدف المملكة من خلالها أن تصبح مُصدرًا رئيسًا لهذا الوقود منخفض الكربون.

كما تستهدف رؤية السعودية 2030 إنتاج 50% من إجمالي معدلات الكهرباء المولدة في البلاد من المصادر المتجددة بحلول نهاية العقد الحالي (2030).

وحلّل الباحثون الإمكانات التي تمتلكها السعودية في قطاع الهيدروجين، بجميع أنواعه، من بينها الأخضر والأزرق والرمادي والهيدروجين الفيروزي الناتج عن الانحلال الحراري للميثان.

ولاحظوا أن إستراتيجية الهيدروجين الحالية في المملكة تراهن على إنتاج الهيدروجين الأزرق من الغاز الطبيعي، مع استعمال تقنية التقاط الكربون وتخزينه، إضافة إلى الهيدروجين الأخضر المُنتَج من الكهرباء المولدة بمصدر طاقة متجددة، مثل الشمس والرياح.

وتستهدف الخطة إنتاج 1.2 مليون طن من الهيدروجين الأخضر، وتلبية 10% من الطلب العالمي على الهيدروجين، بحلول عام 2030.

كما يضخ صندوق الاستثمارات العامة السعودي استثمارات في مشروعات طاقة عالمية عديدة، من بينها مشروع مشترك مع شركتي أكوا باور (ACWA Power) و إير برودكتس (Air Products)، لتطوير مصنع بقيمة 5 مليار دولار لإنتاج الأمونيا القائمة على الهيدروجين الأخضر في مشروع نيوم شمال غرب البلاد.

وستصل سعة المصنع إلى 1.2 غيغاواط، وإنتاجية تلامس 650 طنًا من الهيدروجين النظيف سنويًا، حسب معلومات جمعتها منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الإنفوغرافيك أدناه -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- معلومات عن أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم:

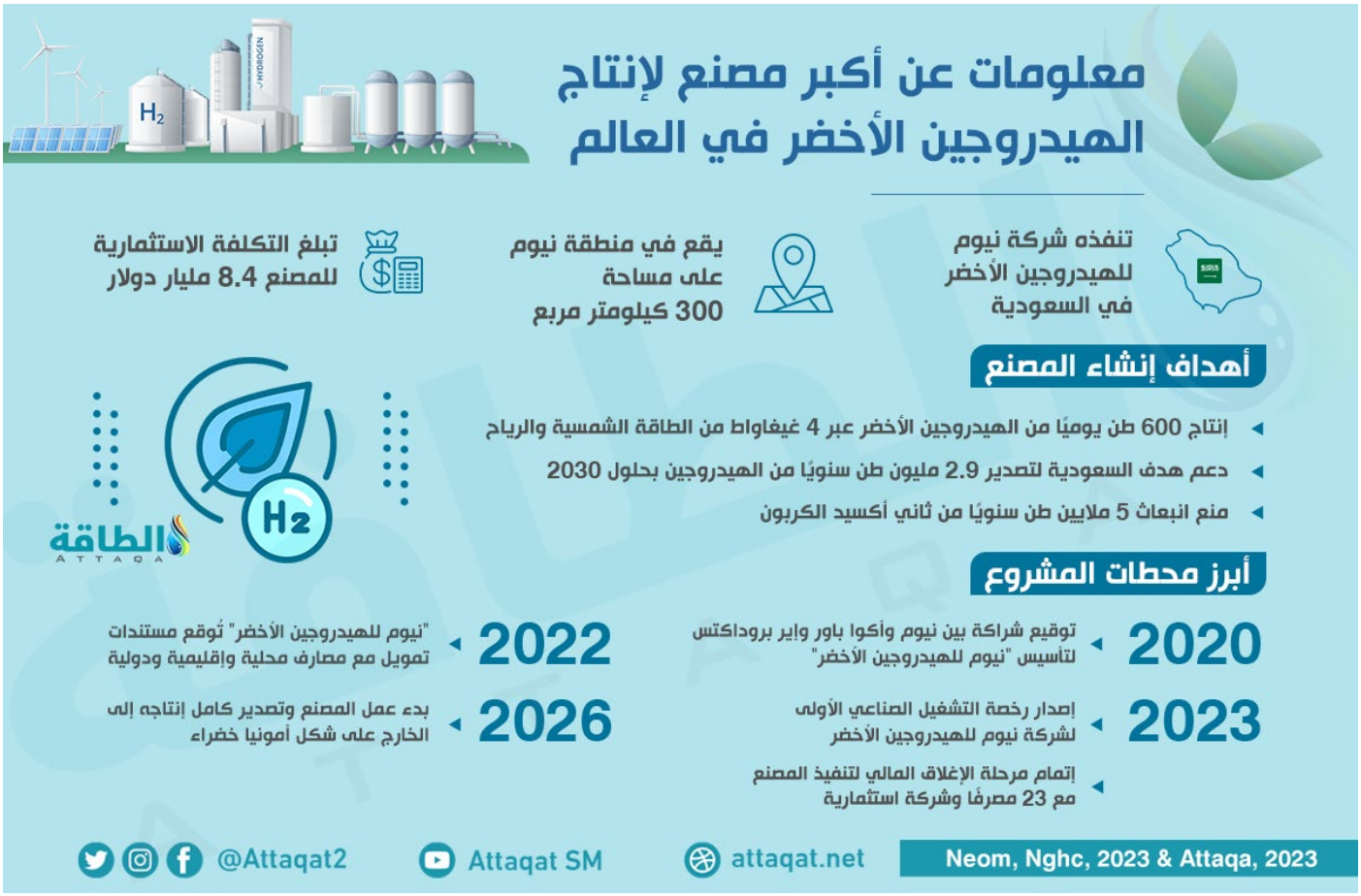

فرص وتحديات

لعلّ إحدى المزايا الرئيسة التي تتّسم بها السعودية في سباق الهيدروجين هي مستويات السطوع الشمسي العالية، والمقترنة بتوافر مساحات شاسعة من الأراضي؛ ما يمكن أن يضمن واحدًا من أقلّ -إن لم تكن الأقل فعليًا- تكاليف الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية في العالم.

وحدد العلماء سلسلة من التحديات الهيكلية والمحلية التي تتعين مواجهتها فورًا للمساعدة على وضع أساس لبناء اقتصاد الهيدروجين في البلد العربي.

وتشتمل قائمة التحديات التي تواجه الرياض في طريقها لتحقيق هذا المستهدف الطموح على ارتفاع التكاليف الرأسمالية، واقتصادات النطاق المحدودة، وتكاليف أجهزة التحليل الكهربائي العالية، وموارد المياه المحدودة، وغياب الحافز، وتراجع الطلب.

كما تضم القائمة الاعتماد الكلي على مصادر الوقود الأحفوري، وغياب القواعد التنظيمية، والبنية التحتية، والسوق المحلية المحدودة، وعدم الاستقرار السياسي.

وتحتاج الحكومة السعودية إلى إطار تنظيمي شامل لإنتاج وتوزيع الهيدروجين الأخضر، وضخ استثمارات طائلة في البنية التحتية الضرورية لدعم تلك الصناعة الحيوية.

وتفرض القيود ذات الصلة بالبنية التحتية لإنتاج الهيدروجين النظيف في السعودية، والمرتبطة بالنقل والتخزين والتوزيع، تحديات جسيمة ستتعين مواجهتها لتطوير ذلك القطاع الواعد.

خريطة طريق

ترتكز خريطة الطريق التي كشفها العلماء على قرابة 6 محاور رئيسة، ممثلة في وضع إطار سياسي مستقر، وبناء بنية تحتية، وإنشاء نظام متطور للبحوث والتطوير، وتعزيز الطلب وبناء سعة، ودعم التعاون بين كل اللاعبين الرؤساء في تلك الصناعة.

وإذا تحققت كل تلك المحاور على الأرض، سيكون بمقدور الدولة الخليجية أن تصبح مُصدّرة للهيدروجين خلال المدة بين عام 2030 و2035، كما ستكون قادرة على تعظيم قدراتها في مجال الهيدروجين الأخضر، خلال الأعوام الـ5 التالية.

وقال الباحثون: «ينبغي أن يتحول التركيز إلى زيادة صادرات البلاد من الهيدروجين الأخضر، لا سيما إلى آسيا وأوروبا»، مردفين: «ينبغي على الحكومة أن تؤسس شراكات مع البلدان الساعية إلى التحول لمصادر الطاقة المتجددة، لا سيما تلك التي تشهد طلبًا عاليًا على تلك السلعة الإستراتيجية».

شكراً